مقدمة

برز موضوع "القيم" لا ليشير إلى قيم مفردة فحسب ، بل أبعد من ذلك بحيث يضم مجموعة من العناصر ، داخلة فى منظومة القيم بلا اعتساف أو افتعال ، كما أنه يشمل موضوعات من طبيعة تنظيرية هى فى غاية الأهمية للتعرف على تميز منظور القيم حسبما تطرحه الرؤية الإسلامية (**من ضرورة التعرض لعناصر تعد فى جوهرها "مقدمات" القيمة وفهمها، ونسق القيم، وكذا إطارها ومجالها الحيوى، بالإضافة لمستويات متنوعة فى فهم قضية القيم**) .

ويرتكز كل ذلك على مجموعة من الأسس :-

أولها : أن البحث يجب ألا يقتصر على إبراز القيم باعتبارها مجرد جزء من البناء التأصيلى لرؤية الأصول للتعامل الدولى ، بل اعتبارها مدخلا منهاجيا لدراسة التعامل الدولى.

ثانيها : أن النظر إلى القيم لم يعد اقتداء بمعناها الشائع الذى يحدد مفرداتها : **(عدل - مساواة - حرية - شورى - توحيد .. الخ)** ، أو رصدا للخصائص الكلية العامة لشرعة الإسلام والتى لها من الدلالات على حقائق التعامل الدولى ووقائعه . بل الأمر أبعد من ذلك وأعمق .

ثالثها : أن القيم وفق دلالاتها اللغوية، والرؤية الإسلامية الشاملة لا ترى تلك القيم مفردة مجزأة ، أو أنها معلقة فى الهواء من غير وسط معرفى ، يُحكم حلقات نسق القيم ويضفى عليه قيمة كبرى ، كما أنه يمد رؤيتها إلى أكثر مما هو متعارف عليه، أو استقر عليه البحث باعتباره قيما . كل هذا لم يكن يعنى إلا إتاحة فرصة من الناحية البحثية لضم عناصر جديدة ، تعد شروطا ووسطا لازما لفهم قضية القيم على مقتضاها، وبكل إشكالاتها فى عملية التنظير، وبكل تحدياتها فى وقائع الحركة المتغيرة والحوادث المتجددة غير المتناهية .

رابعها : إن التعامل مع القيم وفق امتداداتها وتنوع عناصرها وتعدد مستوياتها وتكامل موضوعاتها وفروعها وتفريعاتها يمكن أن يشكل بالإضافة إلى كونها جزءا من عملية التأسيس لرؤية الأصول ، مدخلا منهاجيا متميزا فى النظر إلى عالم الأحداث عامة ووقائع التعامل الدولى بصفة خاصة، وبما تحمله وتتيحه كلمة " مدخل منهاجى " من معان ودلالات ممتدة سواء فى تقويم المعلومات ، أو فى أسلوب نظمها، أو فى القدرات التحليلية والتفسيرية والتقويمية جميعا كعمليات منهجية .

خامسها : أن المدخل الطبيعى للربط بين المدخل القيمى " كمدخل منهاجى " والتعامل الدولى كمجال دراسى هام لإعمال هذا المدخل واختبار قدراته ، لا يكون شاملا ولا متكاملا ولا فاعلا إلا من خلال نظرة حضارية شاملة يمكن الاصطلاح على تسميتها بأنها " منظور حضارى " ، والمنظور الحضارى تثبت تطورالوقائع بعد أزمة الخليج جدواه والتنبيه والتنبه إليه ، فى ظل نظام عالمى جديد يعلى من قدح الحضارة الغربية ليجعلها المتحكمة ويحقق الهدف الأصيل فى السياسة الأمريكية الذى يهدف إلى الكونية " Globalism "

أضف إلى هذا أن ذلك " المنظور الحضارى " يوفر عناصر اللياقة المنهجية فى متابعة سواء الحوادث التاريخية والمسار التاريخى للمسلمين على تنوعه وتعدد مناطقه وتشعب علاقاته، ويجعل من تأسيس العلاقة على " الدعوة " كرسالة حضارية " "ووظيفة حضارية " للأمة أمرا من البدهيات ، يتخطى حدود حبس العلاقة فى المواجهة والصراع أو الهدنة والمسالمة إلى أشكال من العلاقات التعاونية ، والتى تتداخل مع أخرى على النقيض منها بل وقد تتوازى معها زمنيا وحركيا ، وهو أمر يفرض الحديث عن أصول " قيم " التعامل الدولى فى سياق " حركة الاستخلاف فى التعامل الدولى " وحركة الاستئثار كمناقض لها وكأهم تميز لحركة النظام الدولى فى صفته الجديدة والقديمة على حد سواء .

سادسها : أن هذه النظرة بتفريعاتها وبتكامل عناصرها ، لابد أن تترك مجموعة من الآثار المنهجية على المعالجة ، تفرض بدورها نظرة متميزة إلى عناصر غاية فى الأهمية : -

١- عملية بناء المفاهيم وإعادة بنائها .

٢- التناول المنهجى وإمكانات الربط بين عناصر المدخل القيمى (**بتنوع وتكامل عناصره**) .

٣- نوعية المصادر ، ومساحتها ، وامتدادها .

٤- الدراسات السابقة ومحاولات تصنيفها من خلال النظر إليها من منظور المدخل القيمى .

٥- الربط بين الجزء المنهجى الخاص بتوظيف علم الأصول منهاجيا فى التعامل مع الظاهرة السياسية عامة والتعامل الدولى ووقائعه على وجه الخصوص ، وذلك فى سياق طرح مفاهيم مثل (**المصلحة - الضرورة - الضرر .. إلخ**) .

وواقع الأمر فإنه مع وضوح وبيان الحدود بين موضوع القيم السياسية فى التعامل الدولى،. وكافة موضوعات البحث الأخرى سواء تعلقت بالدولة كفاعل أساسى فى التعامل الدولى أو أشكال التعامل الدولى المتعددة والمتنوعة فى حالتى السلم أوالقتال أو تداخلهما، إلا أن هذا الموضوع على تميزه لا يعد منفصلا أو عملا مستقلا عن موضوع البحث الكلى فضلا عن موضوعاته الجزئية والفرعية .

علاوة على ذلك فإن أحد مهمات بحث " القيم فى التعامل الدولى " هو أن يمثل القاعدة البحثية لموضوع العلاقات الدولية فى الإسلام رابطا بين موضوعات البحث المختلفة ، باعتبار التعامل القيمى أهم السمات المميزة للتعامل الدولى فى الرؤية الإسلامية ، وإن لم تعدم الخبرات والرؤى الأخرى نظرة إلى القيم لابد أن تملك تأثيراتها على الواقع الدولى المعاصر ، فضلا عن قضاياه التى يفرزها .

وكذلك فإنه فى سياق اهتمام هذا المشروع البحثى فمن المفترض التنويه إلى كثير من المسائل المنهجية والتى توضح المداخل الأساسية المتميزة لدراسة موضوع التعامل الدولى من منظور إسلامى . " المدخل القيمى " إذاً متعدد العناصر متنوع المستويات يشتمل على مجموعة من الموضوعات " الخادمة " و " المساندة " و " المتكاملة " مع مبحث القيم ، تلك الموضوعات التى لا يتصور ابتناء مدخل قيمى إلا على تأسيس منها والربط بينها فى منظومة متتابعة الحلقات ، متراكمة المستويات ، بحيث يكون هذا المدخل القيمى الكلى إطارا تحليليا وتفسيريا ومعياريا لكثير من الظواهر المتعلقة بالتعامل الدولى خاصة إذا ما تعلقت بالرؤية الإسلامية والمرجعية الإسلامية . (١)

ويمكن الإشارة إلى تصميم ذلك البحث فى الشكل التالى :

مدخل القيم : إطار مرجعى لدراسة العلاقات الدولية فى الإسلام

إشكالية القيم

بين التهميش والتأصيل

القيم ما هى ؟ أى قيم ؟ رد الاعتبار للقيم : كيف ؟ إعادة بناء المفهوم : لماذا ؟

إمكانات التفعيل وحقائق التأصيل
الضرورات المنهجية ونسق القيم

القيم مرتكز فى البنية المعرفية ونسقها

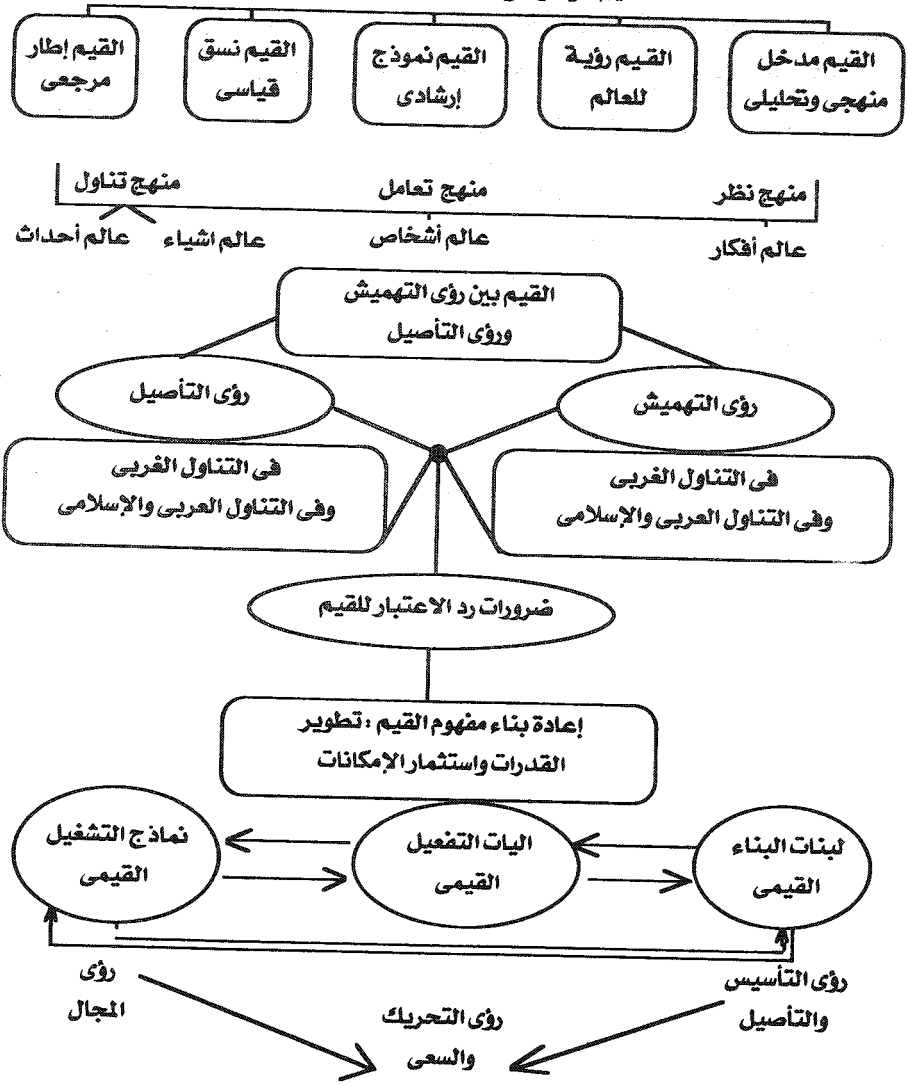

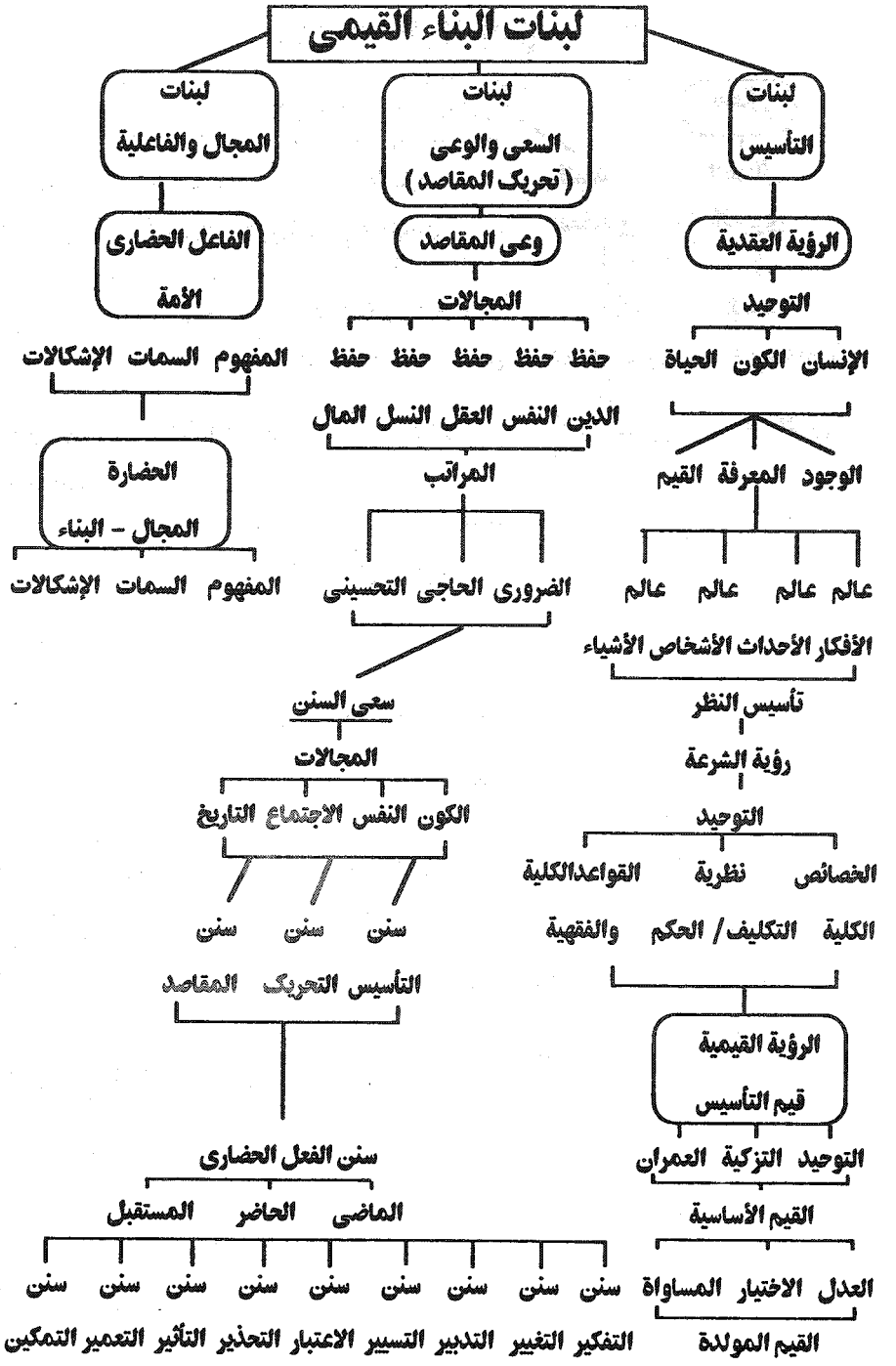
لبنات البناء القيمى
لبنات التأسيس
لبنات السعى والوعى (تحريك المقاصد)
لبنات المجال والفاعلية
الرؤية العقدية
وعى المقاصد
الفاعل الحضارى
الأمة
التوحيد
المجالات
الإنسان الكون الحياة
حفظ حفظ حفظ حفظ حفظ
الدين النفس العقل النسل المال
المفهوم السمات الإشكالات
المراتب
الوجود المعرفة القيم
الحضارة
المجال - البناء
عالم عالم عالم عالم
الأفكار الأحداث الأشخاص الأشياء
المفهوم السمات الإشكالات
الضرورى الحاجى التحسينى
تأسيس النظر
سعى السنن
رؤية الشرعة
المجالات
التوحيد
الكون النفس الاجتماع التاريخ
الخصائص نظرية القواعدالكلية
سنن سنن سنن
الكلية التكليف / الحكم والفقهية
التأسيس التحريك المقاصد
الرؤية القيمية
قيم التأسيس
سنن الفعل الحضارى
التوحيد التزكية العمران
الماضى الحاضر المستقبل
القيم الأساسية
سنن سنن سنن سنن سنن سنن سنن سنن سنن
العدل الاختيار المساواة
التفكير التغيير التدبير التسيير الاعتبار التحذير التأثير التعمير التمكين
القيم المولدة

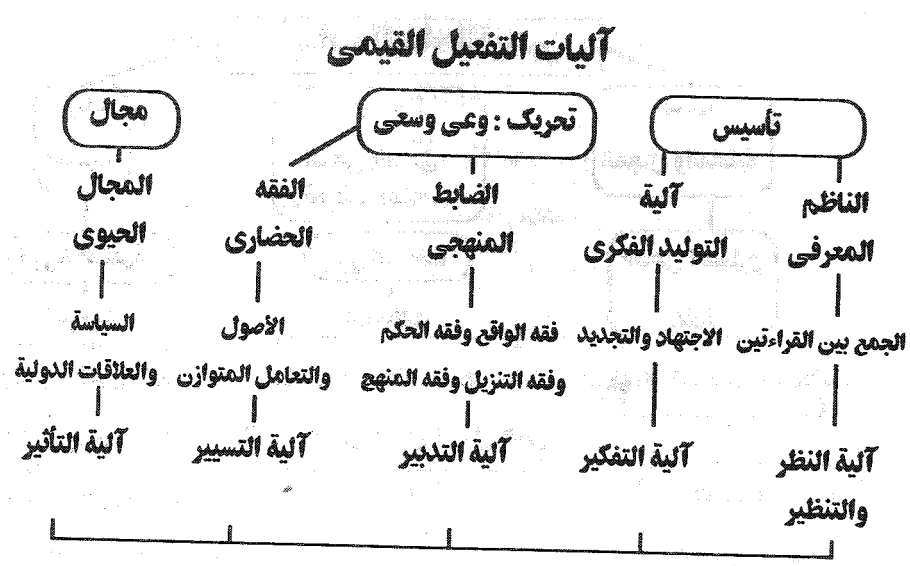

آليات التفعيل

صوب التشغيل

وإمكانات التغيير